

الاستعداد المبكر يسهل إدارة الأزمة

لقد أخذت نيجيريا على نفسها عهداً أن تحسّن البنية التحتية للوقاية الإشعاعية لديها في العام 1996 فأصبحت بسرعة نموذجاً في إثبات أنها جادة في موضوع الأمان الإشعاعي وطنياً ودولياً.

لم يستغرق البرلمان النيجيري أكثر من أسبوعين لتمرير التشريع المطلوب لذلك. ثم، وأثناء إعداد خطط الإنجاز والإجراءات الهادفة إلى تأسيس هيئة تنظيمية، انتزعت مقاليد السلطة حكومة جديدة وتلكا القانون ست سنوات. ولكن سرعان ما أعاد استخدام المصادر الإشعاعية في صناعة النفط وفي القطاع الطبي تسليط الضوء على الحاجة إلى ذلك، ففي العام 2001، تأسست السلطة التنظيمية النووية النيجيرية NNRA ومديرها العام الدكتور شامسودين إليجبا Shamsudeen Elegba. وبعد سنة من ذلك تحقّق الإطّار التنظيمي وتمتعت الـ NNRA بالمسؤولية الوظيفية الكاملة.

تستخدم نيجيريا المصادر الإشعاعية على نحو منتظم في صناعة النفط لغرض القياسات البئرية والتصوير الشعاعي الصناعي (ولاسيما نمط من الأشعة السينية يتحقق من الشقوق والمسارب). وعلى نحو مماثل، تستخدم المصادر المشقّة في آلاف المعامل كمسابر مقياس للكثافة والكمية. أما في القطاع الطبي، فإن المصادر المشقّة تستخدم في معالجة السرطان في ستة مراكز للمعالجة الإشعاعية لدى نيجيريا وكذلك في بضعة آلاف من وحدات التشخيص بالأشعة السينية.

في ذلك الوقت لم يكن لدينا سبيل لمراقبة العمال، ولم تكن توجد قواري لقياس الجرعات dosimetry readers ولا أدلة إرشادية لترخيص أصحاب مصلحة قياس الجرعات داخل نيجيريا حسبما يقول الدكتور إليجبا، أما اليوم، فتوجد هذه الأدلة الإرشادية، كما تأسست لدينا قاعدة بيانات لتخزين أسماء وتنظيمات وقواري قياس الجرعة من أفراد يتعاملون مع مصادر الإشعاع. يضاف إلى ذلك أنه يوجد لدينا مختصون وطنيون بهذه الخدمة نالوا تفويضاً برصد جرعات الإشعاع لدى العمال المُعرّضين.

ولكن أثناء قيام NNRA ببناء أهليتها وتنفيذ تفويضها طرأت أزمة في القطاع الطبي، حيث يشكّل الطب النووي والمعالجة الإشعاعية إجراءات شائعة لتشخيص ومعالجة المرضى. ففي العام 2002 كشفت التحريّات الروتينية أن مركز المعالجة الشعاعية لدى أحد المشافي الخاصة كان دون المعيار المطلوب.

ويعترف الدكتور إليجبا قائلاً: "لقد كان ما وجدناه صدمة لنا، وكان علينا أن نتخذ إجراءات جدية". فقد أعطي المشفى المعني، والذي صدف أن كان بإشراف حكومي، مهلة ستة أسابيع ليظهر عمله، وإلا يتم إغلاقه بشكل مستديم. وكان هذا الموقف الحاسم نوعاً من "فتح النار" بالنسبة لـ NNRA، إذ انتشر نياً هذا الإنذار القاطع بسرعة في أرجاء المجتمع الطبي وصولاً إلى مسامع وزارة الصحة، وقبول قرار الدكتور إليجبا متابعة أمر إغلاق المشفى

بتحديات قاسية.

وبعد وقت قصير من ذلك الحين راجعت الحكومة تقرير الـ NNRA وتوجهت إلى الدكتور إليجبا بأمر توجيهي ذي ثلاث كلمات: "إبق المشفى مغلقاً". وبهذه الكلمات عرف الدكتور إليجبا أنه يلقي مساندة حكومته حول أهمية الوقاية الإشعاعية. فابتدأ تدقيقاً لجميع المشافي وركّز على كفاءة العاملين وحالة التجهيزات وخطط الوقاية الإشعاعية وإجراءات الطوارئ فيها.

ويسجل الدكتور إليجبا بالتقدير مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إنشاء برنامج وطني لتحسين المعالجة الشعاعية في نيجيريا، بما في ذلك قرار حديث بإدماج المعالجة الشعاعية في السياسة الوطنية لمكافحة السرطان. ويصف ذلك بقوله: "لقد كان ذلك بمثابة الناظف فوق الكعكة بالنسبة لنا، إذ دخلت المعالجة الشعاعية الآن الوجود الوطني".

قد يكون موقف المشفى في حد ذاته التدريب الذي احتاجته NNRA بالضبط للتعامل مع أزمة أخرى غير متوقعة تماماً حلّت في كانون الأول/ديسمبر من العام 2002 وارتبطت هذه المرة بصناعة النفط. إذ جرى فقدان مصدرين مشعّين (هما الأميريسيوم والبيريليوم) يخصّان شركةً للقياسات البئرية أثناء نقلهما بالترانزيت، وكان السيناريو الأسوأ أن هذين المصدرين يمكن استخدامهما في صنع "قنابل قذرة".

استدعت السلطات النيجيرية وكالة الطاقة الذرية للمساعدة في التحريات، وهنا اتخذت NNRA موقفاً حازماً للمرة الثانية، إذ جمّدت عمليات الشركة في القياسات البئرية أثناء إجراء تفتيش دولي اشتركت فيه بلدان متعددة وأسهمت فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات أخرى. وفي الوقت ذاته، بدأت NNRA حملات محلية تحذّر المقيمين في منطقة إنتاج النفط من لمس تلك المواد الموصوفة وتحثّ عمّال الصحة على الانتباه لأي فرد يعاني من غثيان مديد أو حروق جلدية، وهما بعض علامات التعرّض المفرط للإشعاع ضار.

وفي وقت لاحق أعيد المصدران المذكوران إلى نيجيريا عن طريق الولايات المتحدة، وقد نشط هذا الحدث تعاوناً فعالاً بين الـ NNRA ومنظمات أمنية مختلفة في نيجيريا، واليوم، تقوم NNRA بمراقبة استيراد واستخدام وتصدير المصادر المشقّة في نيجيريا على نحو فعال تطبيقاً لمبدأ الوكالة بعنوان "من المهد إلى اللحد".

يقول الدكتور إليجبا ملاحظاً أن اللجنة الوطنية للأمن النووي وإدارة الطوارئ الإشعاعية قد خلّقت كجزء من وكالة إدارة الطاقة الوطنية في نيجيريا: "لقد أصبح لدينا الآن مقدره أفضل من السابق على الاستجابة للطوارئ".